

الأفراد والأجساد والجَنَسَانِيَّة: عبر نقدية مستقبلية من ماضي الحركات اليسارية الفلسطينية

بقلم: نشطاء من القوس للتعددية الجنسية والجنسانية في المجتمع الفلسطيني

مقدمة

في هذا المقال، سنقوم بعرض تاريخي للنهج الذي اتسم به اليسار الفلسطيني¹ في تصدير خطابه حول قضيتين أساسيتين: العلاقة بين الفرد والجمع، والمثلية الجنسية. نعتد في المقال على افتراض أن المواقف المثيرة للجدل التي يتخذها اليسار الفلسطيني تجاه قضايا الفرد والجسد والجَنَسَانِيَّة مصدرها عاملان رئيسيان، وعدة عوامل فرعية متعلقة بأحزاب سياسية معينة، بالإضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بالمثل اليساري التي يجري تبنيها في المجتمع في مكان وزمان معينين.

بداية، علينا أن نعي أن اليسار الفلسطيني استقى مواقفه حول القضايا الاجتماعية من أدبيات الاتحاد السوفيتي. والأهم من ذلك، أن هذه الأدبيات أثرت على الخطاب الذي تبناه اليسار الفلسطيني حول علاقة الفرد بالجمع، نتجت عنه في نهاية الأمر مواقف اليسار حول الفرد والجسد والجَنَسَانِيَّة. الأدب السوفيتي نما وترعرع في ظل الثورة البلشفية ضد القيصر وفي أوج المشهد السياسي بعد الثورة.

كانت المثلية الجنسية خلال فترة حكم القيصر في الإمبراطورية الروسية محظورة وكانت جريمة عقوبتها الإعدام للمثليين والموت حرقاً للمثليات. بعد التخلُّص من حكومة القيصر عام ١٩١٧ حدثت تغييرات كثيرة شملت المثلية الجنسية. استلم البلاشفة سدة الحكم وقاموا بطرح قيم اجتماعية جديدة منفتحة علناً. وبالفعل احتفل الناس في شوارع موسكو بالإطاحة بالقيصر من خلال إقامة استعراض للعراة قُدِّر عدد المشاركين/ات فيه بين عشرين واثنين وعشرين ألف مشارك/ة. حكومة فلاديمير لينين التقدمية كانت أول حكومة في العالم تشرع المثلية الجنسية قانونياً. استطاع أشخاص ذوو ميول جنسية مثلية مُعلنة الانخراط في وظائف حكومية، كما استطاعوا تقلد مناصب عليا في الأحزاب البلشفية السياسية. كما عكست سياسة لينين الاقتصادية توجهاته الاجتماعية التقدمية حيث قام بتوحيد مصالح الفرد مع أهداف الجمع.

¹ يتطرق هذا المقال إلى "اليسار الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وخاصة اليسار المنتسب إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد اغتيال لينين، اتخذت الأمور مجرى معاكساً. عند تسلّم جوزيف ستالين لواء السلطة، شهد الاتحاد السوفييتي تغييرات جذرية تسببت في تردّي الأوضاع إلى الأسوأ، وخاصة في ما يتعلّق بعلاقة الفرد بالجمع. قام ستالين بإلغاء السياسات الاقتصادية التي أقرها لينين وإنشاء ما عُرف بـ "الاقتصاد الموجه"، الذي سلب العمّال حقهم في إدارة موارد الإنتاج الخاصة بهم، واستبدله بسلطة الدولة وهيمنتها الكاملة على الموارد.

قام ماركس بوضع تصوّر لليوتوبيا الشيوعية في القاعدة: "من كلّ حسب طاقته، لكلّ حسب حاجته". هذه الجملة التأسيسية التي عبّرت عن وجهة نظر ماركس أقرت بأنّ العمل يجب أن يركّز على قدرة الفرد الجسدية والذهنية للإنتاج، وكلّ فرد يتلقّى مقابلًا مساويًا لاحتياجاته. بينما سعت الماركسية لدعم الفرد في قدرته ليكون جزءًا من الجمع، كانت الشيوعية الستالينية على النقيض من ذلك، مبنية على المغالاة في وضع الجمع في قالب رومانسيّ على حساب الفرد.

في ما يتعلّق بالمثلية الجنسية، تراجعت الدولة السوفييتية وكلّ الحركات التي رافقت نشوءها. ففي الوقت الذي قامت فيه إدارة لينين بدعم وترقية الأشخاص ذوي الميول المعلنة، سواء كانوا موظّفين أم كوادرات سياسيين، اعتبر ستالين ذلك "مرضًا برجوازيًا" وأعلن حظر المثلية الجنسية عام ١٩٣٣. وقام رئيس مجلس مفوضي الشعب نيكولاي كوريلنكو عام ١٩٣٦ بإعلان المثلية الجنسية "جريمة سياسية بحقّ البروليتاريا والدولة السوفييتية".

خلال فترة حكم ستالين، أشرف الحزب الشيوعيّ على إنشاء دار نشر شهيرة تدعى "دار التقدّم" مقرها موسكو، خُصّصت لنشر وترجمة أدبيات سوفييتية إلى العربية كان لها تأثير على جمهور اليسار العربيّ والفلسطيني. ولعقود كانت دار التقدّم أشبه بالعمود الفقريّ لمثقفي اليسار العرب. من خلال فتح الأفق للتعرف على العديد من الآراء السوفييتية ذات التأثير الكبير في ذلك الوقت. كما كانت دار التقدّم بوقًا ناطقًا باللغة العربية للحزب الشيوعيّ و "الأب" ستالين، فأدّت دورًا هامًا كماكنة للبروباغاندا الستالينية من خلال الأفكار المغروسة في النصوص المترجمة والمنشورات.

عام ١٩٥٣، عقب اغتيال ستالين، ووصول نيكيتا خروتشوف إلى سدة الحكم أمينًا عامًا للحزب ومن ثمّ رئيسًا له، أظهر خروتشوف بعض التسامح حيال "الاختلاف الاجتماعيّ". بيّد أنّ الليونة التي شهدتها عصر لينين من انفتاح للتنوع لم تعد إلى المشهد، حيث بقي إرث ستالين ثابتًا لفترة طويلة بعد مماته.

موقف اليسار الفلسطينيّ من قضايا الجنسانية والجنس

بالرغم من تأثر اليسار الفلسطينيّ بأدبيات الاتحاد السوفييتي، بجوانبه المتعدّدة التي انعكست في المشهد الروسيّ الرسميّ في موسكو وبعده طرق، فإنّ التجربة الفلسطينية لم تكن انعكاسًا أو تقليدًا للمشروع السوفييتي. فالسياق السياسيّ السوفييتي كان وليد نضال الفلاحين ضدّ الإقطاعيين ووليد نضال العمّال ضدّ النظام الصناعيّ في روسيا الإمبريالية. وقد تطوّر في ظلّ مقاومة الاحتلال النازي في مركز وشرق أوروبا، ولاحقًا من الستار الحديديّ الفاصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. أمّا الأحزاب اليسارية الفلسطينية، فكانت وليدة نضال الفلاحين ضدّ الاستعمار الاستيطانيّ وتطوّرت وملت في ظلّ المقاومة العربية للاحتلال الصهيونيّ خلال "عصر القومية العربية التي كانت جزءًا من الحركات المناهضة للاستعمار في دول العالم الثالث.

أما عن علاقة الحزب الشيوعي الفلسطيني بالنظام السوفييتي، فبالإمكان القول إنه كان من أقرب الأجسام السياسيّة لاتّحاد الجمهوريات الاشتراكيّة السوفييتيّة من حيث تبني نفس الخطوط العامّة. في عام ١٩٦٩، قامت الجبهة الديمقراطيّة لتحرير فلسطين بالانشقاق عن الحزب الشيوعي بغية تبني خطوط عمل ماركسيّة لينينيّة. الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين لم تتبنّ موقفاً أيديولوجياً عند تأسيسها عام ١٩٦٧؛ وذلك إلى حين انعقاد المؤتمر الثالث للجبهة الشعبيّة سنة ١٩٧٢ الذي قدّمت خلاله رؤية أيديولوجيّة يساريّة جرى التعبير عنها من خلال عمليّة تنظيم الكوادر.

تطبيق المبادئ اليساريّة في المجتمع الفلسطيني تمثّلت في ركيزتين أساسيتين من حيث موقف اليسار حول قضايا الجنسانيّة. الركيزة الأولى متعلّقة بقضايا الجندر ومشاركة النساء في العمل الحزبيّ السياسيّ. تجربة الجبهة الديمقراطيّة قد تكون الأبلغ من حيث دمج قضايا الجندر ومشاركة النساء السياسيّة. على الرغم من كون الجبهة الديمقراطيّة آخر الأحزاب اليساريّة من حيث التأسيس كتنظيم سياسيّ، فإنّه كانت للحزب خطوات ملحوظة في قضية حقوق المرأة. على نحوٍ مشابه، كان توجّه الجبهة الشعبيّة لمشاركة النساء عملياً أيضاً. على الرغم من اعتماد العمل السريّ وشحّ توافر البيانات، فإنّه من المعروف أنّ بواكير التنظيم الحزبيّ السياسيّ للجبهة الشعبيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة تميّزت بالأعداد الكبيرة من النساء المنتسبات. من خلال التركيز على زيادة عدد أفراد الكادر، احتلّت القضايا الاجتماعيّة حيّزاً ثانوياً، وذلك أنّ التركيز انصبّ على قضايا التحرّر الوطنيّ القوميّ.

تبرز نقطتان رئيسيتان عند الحديث عن قضايا المساواة الجنديّة في العمل السياسيّ لليسار الفلسطينيّ: أولاً، قضايا التغيير المجتمعيّ من حيث الجندر التي صُنفت ضمن فئة ثانويّة طغت عليها قضايا "أكثر أهميّة" متعلّقة بالنضال التحرريّ. هذا المنزلق وقعت فيه حركات تحرّر وطنيّة أخرى، وبالتالي نُظر إلى قضايا التغيير المجتمعيّ كأسئلة ثانويّة أقلّ أهميّة من سؤال التحرّر الوطنيّ. النقطة الثانية متعلّقة بقضايا الحريّة الشخصيّة، والحاجات الفرديّة والجنسانيّة التي لم تبرز في نقاشات أيّ من الأحزاب التنظيميّة اليساريّة.

الإسقاط والعمالة

العامل الثاني التي صاغ مواقف اليسار الفلسطينيّ من الجنسانيّة تشكّل خلال الانتفاضة الأولى، وكان عبارة عن ردّ فعل على أساليب جهاز المخابرات الإسرائيليّ في تنظيم العملاء. التحديّ الذي واجهه الشبابك في ذلك الوقت تمثّل في أنّ عمل جهاز الأمن، خلال الفترة الممتدّة بين العام ١٩٦٧ والعام ١٩٨٧، تركّز على استهداف خلايا تنظيميّة مسلّحة وتوجيه الضربات إليها، بينما في حالة الانتفاضة الأولى ووجه الشبابك بانتفاضة شعبيّة. لم تعد الأهداف تلك المجموعات الصغيرة ذات الخبرة العسكريّة أو من دون خبرة، التي كانت تحاول توجيه ضربات عسكريّة ضدّ الإسرائيليّين. على العكس من ذلك، إنّ الانتفاضة الأولى قد خلقت وضعاً سمح لكلّ الشعب بأخذ دورٍ فعّال والمشاركة بشكل فاعل في أنشطتها. كان ردّ الشبابك على هذه الهبة الشعبيّة تكثيف عمليّات تجنيد العملاء والجواسيس في الوقت الذي استمرّ انضمام العشرات بل المئات من الفلسطينيّين إلى ركب الانتفاضة الشعبيّة، احتاج الاحتلال إلى أكبر عدد ممكن من المتعاونين لمساعدته.

عمليّة التجنيد تكوّنت من شقين؛ الشقّ الأول اعتمد على أماكن الاحتكاك بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين شملت حواجز التفتيش، ومواقع العمل في المستوطنات، والسجون. الشقّ الثاني للتجنيد كان بالإكراه، أي عمليّات الإسقاط. الإسقاط هي

وسيلة ابتكرها جهاز المخابرات تعتمد على جمع "معلومات" عن شخص فلسطيني يضلح -سواء بالموافقة أم بالإكراه- في فعل يعتبره المجتمع الفلسطيني غير مقبول اجتماعياً. استغلّت الأجهزة الإسرائيلية وجهات النظر الفلسطينية السائدة حول ما يُعتبر سلوكيات غير مقبولة اجتماعياً كأداة رئيسية لتجنيد العملاء، واشتملت على العلاقات الجنسية قبل الزواج أو الاختلاط، واحتساء المشروبات الكحولية، واستعمال المواد المخدّرة، وجرائم السرقة، والاعتراف أثناء التحقيق والعلاقات المثلية، على سبيل المثال لا الحصر.

وقد انصاعت الحركة الوطنية الفلسطينية لهذا المخطّط عند تبنيها شعار "الإسقاط الأخلاقي يودّي إلى الإسقاط الأمني"؛ أيّ إنّ بدلاً من مقاومة إستراتيجيات الاحتلال في استغلال التابوهات الاجتماعية لمصالحه السياسية ضدّ حركة التحرّر الوطني الفلسطيني، كرّست الحركة الوطنية الفلسطينية هذه التابوهات بتقليصها لمساحة التسامح المجتمعيّ تجاه أيّ شخص ينظر إليه كـ "آخر" من خلال فرض قواعد أخلاقية محافظة.

هذه النقطة تعكس قِصرَ نظر اليسار الفلسطيني في ذلك الوقت. أضف إلى ذلك أنّ الافتراض التلقائيّ المتمثّل في أنّ أيّ شخص يقوم بتصرف "محظور اجتماعياً" هو عميل، هذا الافتراض لم يقلل من تحويل التابوهات الاجتماعية إلى أدوات بأيدي الاحتلال. على العكس من هذا، انتشر هذه الافتراضات والصور النمطية أدّى إلى تغلغل ظاهرة العمالة على نحوٍ خطير، وذلك من خلال نبذ الأشخاص المعاكسين للتّيّار أو "المخالفين للقاعدة". انعدام أو ضعف التفكير الإستراتيجيّ منح الاحتلال مجالاً واسعاً للعمل حتّى بات من واجب من ينتمي إلى معسكر التحرّر الوطني أن يتحلّى بـ "أخلاق محافظة".

لو استخدمت قوى اليسار تأثيرها في ذلك الوقت لتبني أو -على الأقل- محاولة إيقاف عمليّات الرقابة والضبّط ضدّ الأشخاص الذين اختاروا ممارسة علاقة جنسية قبل الزواج، أو علاقات مثلية، أو تناولوا الماريجوانا والكحول، كما نجحت أجهزة المخابرات في استغلال هذه القضايا كأدوات لتجنيد العملاء. لو استخدمت مؤسسات منظمة التحرير، كالمدراس البديلة أو الشعبية التي استخدمت البيوت كمقرات لها، هذه المساحات لقراءة موادّ حول الجنسانية، والحرية الشخصية، والمساواة، والعديد من القيم التي كانت تُعتبر جزءاً من مطالب هذه الأحزاب السياسية اليسارية، لاستطاعت هذه الأحزاب أن تؤسس هذه القيم داخل المجتمع الفلسطيني. فرصة اليسار الفلسطيني الذهبية للتغيير المجتمعيّ كان بالإمكان تحقيقها على أرض الواقع من خلال السماح بالتعددية وحرية الاختيار كنقطة قوّة، وعدم السماح باستخدامها كنقطة ضعف اجتماعي أو أخلاقي. النتيجة كانت ستمثّل في تشكيل الحركة الوطنية لترسانة اجتماعية محصنة (بدلاً من التابوهات) كسلاح قوي لا يوجّه ضدّ الجماهير الداخلية، بل يوجّه ضدّ القوى الاستعمارية.